

وإني ألحظ في هذا الرأي غموضاً وتناقضاً.

أ – فأما النصوص فمرده إلى اعتماده في الاطراد، والقياس، على الشيوع والكثرة، من غير أن يبين مداهما، ولا حدودهما؛ فصادفتنا وجها لوجه تلك المشكلة المعقدة التي أشرنا إليها طويلا فيما سبق. ولقد سرد أمثلة ستة للمطرّد في الاستعمال، الشاذ في القياس هي: (أخوص، استصوب، استحوذ، أغيل، استنوق، استتيس) وقطع بعدم القياس عليها ومعنى ذلك: أن ورود ست نظائر لا يكفي للمحاكاة، وأنها قلة لا تبيح القياس. فما الكثرة التي تبيحه إذاً؟ على أنه حين سرد الستة ترك كثيراً غيرها من الألفاظ الخارجة على القياس. فمما تركه: أرّوح اللحم، وأدّوز الإبل، وأءور الفارس، وأدّوش عليه الصيد، وأءوّض بالخصم، وأفوّق بالسهم، وأشوّكت النخلة، وأدّول الغلام، وأطوّلت (أطلت) وأءول الرجل، وأفوّلتني مالم أقل، وأغيمت السماء، وأنوّكت الرجل، وأءوّه القوم (أصاب ماشيتهم عاهة)، وأحوجني الأمر... هذا بعض ما تركه. وإذا ضم إلى سابقه بلغ العدد واحداً وعشرين وهو جزء سيق للتمثيل، لا للحصر، وله أشباه كثيرة، متفرقة في بطون المعاجم اللغوية لم أتصد لجمعها، اكتفاء بما سبق في موضوعنا. ترى أمثل ذلك لا يعرفه ابن جنى وهو اللغوي العليم، أم أنه خبير به؟ وإذا كان خبيراً به يقول بأن هذا القدر لا يكفي لينسج على منواله، ويقاس عليه، أم يكفي؟

وكذلك لم يبين لنا ابن جنى رأيه في المطرّد قياساً، الشاذ استعمالاً (كماضي يذر ويدع، وباقل اسم الفاعل من أبقل) أيجوز لنا أن نستعمله على الأصل الذي يسير عليه أشباهه ونجري فيه القياس العام ولو لم تفعل العرب ذلك فيه أو لا يجوز؟ وإني لا أعرف أن العرب قد نطقت بكل ما الفعلين الماضيين وبكلمة " مبقل " فما الحكم لو لم تنطق؟ وبعبارة أجلي أيجوز لنا أن نصوغ ماضياً لكلمتي يذر ويدع كماضي نظائرها فنقول وذر، ودع، وأن نجئ باسم الفاعل من أبقل على وزان مبقل، ولو لم نسمع عن العرب الخُلّص ماضياً للفعلين السالفين،